يعذب المشركين فامرأته طالق قالوا لا تطلق امرأته لان من المشركين من لا يعذب وكره قاضيخان في فتاواه وظاهر التوجيه المفهوم من كلام الامام قاضيخان ان المراد بالمشركين في الشروط المذكور الجميع فلهذا قال في تعليله لانه من المشركين من لا يعذب فيمكن ان يراد بهذا البعض من يصدق عليه الشرك في الجملة بان يكون مشركا في عمره ثم يختم له بالحسنى واما بطريق التعيين كاطفال المشركين فانهم مشركون شرعا واذا ثبت ان بعض المشركين لا يعذب وهي سالبة جزئية لم تصدق الموجبة الكلية القائلة كل مشرك يعذب وهو معنى قول الله عز وجل يعذب المشركين اي كلهم بان تكون اللام فيه للاستغراق وقد ثبت نقيضه وهو السالبة الجزئية القائلة ليس بعض المشركين يعذب كما بيناه فلا يحنث الحالف المذكور لانه علق الطلاق على كون المشركين جميعا معذبين ولم يتحقق هذا وقد اورد هذا المعنى على غير هذا الوجه في المنظومة الوهبانية قال وهل قايل لا يدخل النار كافر وكفنا بالمسلمين نقم قال شيخ شيخي سوى الدين بن الشحنة في شرحه سوال البيت من السير هل يسلم قايل بانه لا يدخل النار كافرا وانما يدخلها المومنون ويكون عمارتها بهم والجواب بما حكى عن الامام انه قال معنى ذلك ان الكفار عند ما يرون الحق ويعاينون النار يومنون بالله تعالى ويوقنون ان ما جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام حق فلا يدخلون الا وهم يومنون لكن لا ينفعهم ايمانهم قال الله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار فقالوا يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المومنين فهذا يدل على ان ايمانهم حينئذ لا ينفعهم كما لم ينفع فرعون ايمانه حين ادركه الغرق قال الله تعالى الآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين فاليوم ننجيك ببدنك لتكون لمن خلفك اية وان كثيرا من الناس عن اياتنا لغافلون وقال الزهري كانت المسابقة بين اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخيل والركاب والرجل والاقدام تحاجون بخيلهم وانفسهم والتعليم للكر والفر مباح وهو شرط الجعل من الجانبين لان احد الجانبين صحيح شرط الجعل من الجانبين ان يقول ان سبق فرسك فرسي فلك علي كذا وان سبق فرسي فرسك فلك علي كذا ولا يجوز لان القمار من القمار الذي يزداد تارة وينقص اخرى لان كل واحد من المتمارين ممن يجوز ان يذهب ماله لصاحبه ويجوز ان يستفيد مال صاحبه فيجوز الزيادة والانتقصان في كل واحد منهما فصار قمارا وهو حرام بالنص ولا كذلك اذا سبق من جانب واحد بان يقول احدهما ان سبقتني فلك علي كذا وان سبقتك فلا شيء علي لان النقصان لا يمكنه بنيما وانما في احدهما يمكن الزيادة وفي الاخر النقصان فقط فلا يكون مقامرة لان المقامرة مفاعلة منه فتقتضي ان تكون من الجانبين واذا لم تكن في معناه جاز لانسحقنا ان المراد وبينا والقياس ان لا يجوز لما فيه من تعليق التملك على الخطر لهذا لا يجوز فيما عدا الاربعة المذكورة في المختصر كما لو فضل وان كان الجعل مشروطا من احد الجانبين وفي الحديث اشارة اليه لانه خصص هو لاء بهم والمراد الاستثناء بالجعل لان الاستثناء بالاحرى يجوز في كل شيء وشرطه ان تكون الغاية مما يجتمعان الفرس وكما شرط ان يكون في كل واحد من الفرسين احتمال السبق اما اذا علم ان احدهما

شعاير

شعاير الاسلام كما لو تركوا الاذان ووقته بيع سنين او وقت الختان سبع سنين وقيل لا يختن حتى يبلغ لان الختان للطهارة ولا طهارة عليه قبله فكان اتلافا قبله من غير حاجة وقيل قضاء الى عشر سنة وقيل تسع سنين وقيل وقته عشر سنين لانه يومر بالصلاة اذا بلغ عشرا عتبارا وتخلفا يحتاج الى الختان لانه شرع للطهارة وقيل ان كان يطيق الم الختان ختن والا فلا وهو اشبه بالفقه وقال ابو حنيفة لا علم لي بوقته ولم يروعن ابي يوسف ومحمد فيه شيء طبعا المشايخ اختلفوا فيه وختان المراة ليس بسنة وانما هو مكرمة للرجال لانه اثر في الجماع وقيل سنة ويجوز كي الصغير وبطر حشفة وغيره من المداواة للصلاة ويجوز قضاء البهائم وكيها وكل علاج فيه منفعة لها وجاز قتل ما يضر منها كالكلب العقور والهرة اذا كانت تاكل الحمام والدجاج لازالة الضرر ويرخص اي الهرة ذبحا ولا يضربها لانه لا يفيد فانه يكون تعذيبا لها بلا فايدة وجازت المسابقة بالفرس والابل والارجل والرمي لقوله صلى الله عليه وسلم لا سبق الا في خف او في نصل او حافر واذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لسلمة بن الاكوع ان يسابق رجلا انصاريا كان لا يسبق فسبقه سلمة بن الاكوع وقال الزهري كانت المسابقة بين اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخيل والركاب والرجل والاقدام تحاجون بخيلهم وانفسهم والتعليم للكر والفر مباح وهو شرط الجعل من الجانبين لان احد الجانبين صحيح شرط الجعل من الجانبين ان يقول ان سبق فرسك فرسي فلك علي كذا وان سبق فرسي فرسك فلك علي كذا ولا يجوز لان القمار من القمار الذي يزداد تارة وينقص اخرى لان كل واحد من المتمارين ممن يجوز ان يذهب ماله لصاحبه ويجوز ان يستفيد مال صاحبه فيجوز الزيادة والانتقصان في كل واحد منهما فصار قمارا وهو حرام بالنص ولا كذلك اذا سبق من جانب واحد بان يقول احدهما ان سبقتني فلك علي كذا وان سبقتك فلا شيء علي لان النقصان لا يمكنه بنيما وانما في احدهما يمكن الزيادة وفي الاخر النقصان فقط فلا يكون مقامرة لان المقامرة مفاعلة منه فتقتضي ان تكون من الجانبين واذا لم تكن في معناه جاز لانسحقنا ان المراد وبينا والقياس ان لا يجوز لما فيه من تعليق التملك على الخطر لهذا لا يجوز فيما عدا الاربعة المذكورة في المختصر كما لو فضل وان كان الجعل مشروطا من احد الجانبين وفي الحديث اشارة اليه لانه خصص هو لاء بهم والمراد الاستثناء بالجعل لان الاستثناء بالاحرى يجوز في كل شيء وشرطه ان تكون الغاية مما يجتمعان الفرس وكما شرط ان يكون في كل واحد من الفرسين احتمال السبق اما اذا علم ان احدهما

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)